

شباط (فبراير) 2014

## الثقافة مكوناً هاماً من مكونات التحول في سوريا : أولويات العمل الثقافي في سوريا

رنا يازجي<sup>1</sup>

مدخل:

من المعروف أن "السياسات الثقافية" هي في أصلها مجال عمل تقوده، أو تُقرّه على أقل تقدير، وبشكل رئيسي، الحكومات. فهي القادرة "قانونياً" على اتخاذ قرارات تعنى بتطوير المؤسسات والهيكل التنظيمية، تعزيز المركزية أو اللامركزية، رفع سوية الشفافية والحوكمة أو الاستئثار بالقرار والمعلومة. وهي التي تسن التشريعات وتتحكم بالموازنات العامة للدولة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة... الخ من المكونات الرئيسة التي تحدد طبيعة السياسات الثقافية في أي بلد من البلدان. فما جدوى أن يعمل المستقلون على وضع تصور لسياسة ثقافية وطنية تساهم في تعزيز التحول الديمقراطي، بينما لا حكومة يفوضونها عليها؟

الأكثر من هذا، ما جدوى تصور مستقبل الثقافة السورية، إن كان السؤال الأهم هو مستقبل سوريا ؟ وقد سار العالم نحو تعزيز التحول الجوهري في الحراك، وهو في تحويل دور الشعب من صاحب قضية وقائد للتغيير، إلى ضحية صراع سياسي وعسكري.

وأيضاً، من يملك الشرعية لوضع تصور لدور الثقافة والإبداع المستقل في التغيير حالياً وفي مستقبل سوريا؟ في حين أن لا إمكانية اليوم لإجماع أو توافق على الأولويات، فرموز المرحلة مشكك بها وثوابت "الانتماء" قد تكون ثوابت لكن لـ "انتماءات".

ومن يستطيع أن يتصور "بنية" جديدة للقطاع الثقافي الحكومي في حين أن التغيرات السياسية ومستقبل سوريا، على الأقل المستقبل القريب، هو مستقبل مفتوح على كل الاحتمالات ؟ حيث أنه "وفي هذا الانفجار المفتوح على الاحتمالات، الانفجار الذي يهز المجتمعات العربية، يرتفع السؤال عن ثقافة الأزمة. الأزمة أيضاً تصوغ ثقافتها. وثقافة الأزمة هي محصلة تاريخية لمعاناة مرحلة كاملة، مرحلة تختلط فيها الحروب بالحروب الأهلية، والحدائث بالاغتراب والأصالة بالسلفية. ويتم الانفصال فيها بين المُسيطر والمُسيطر عليه. ولأنها كذلك، فهي مرحلة تختلط فيها النهايات بالبدايات. في ثقافة الأزمة خيارات ورؤى متشابكة بعضها يعلن الهرب من مواجهة الحاضر عبر اللجوء إلى صياغات الماضي، يعلن اللاعقلانية

<sup>1</sup> المديرية التنفيذية لـ "اتجاهات. ثقافة مستقلة"

ويرتهن للغيب، يغرفنا في جنون طوائف الملوك وحروب ملوك الطوائف ويدور في الفراغ. وفيها نعلن أن الأشياء يجب أن تمضي إلى نهاياتها وإن على المنهار أن ينهار، وأن الاندفاع إلى إعلان موت الثقافة المسيطرة والعاجزة عن الاحتفاظ بسيطرتها هو الطريق الوحيد لتحديد الأزمة والقدرة على القول أنها ليست أزمتنا<sup>2</sup>.

ونحو إنهاء الثقافة المسيطرة، يواجه "القطاع الثقافي المستقل السوري" استحقاقاً صار من غير المقبول أن يتأخر أكثر من ذلك. وهو يبدأ من "صناعة" هذا القطاع نفسه، والذي نمت في الظل، كجزء من المجتمع المدني السوري، دون صوت أو ممارسة أو قوام، فصار يتمدد في الفراغات الصغيرة بمرونة حولته إلى سائل يمتد في أي مساحة فارغة خارج الضوء. استمر هذا القوام بعد بدء الحراك، إلا أن البقع الفارغة صارت أكثر اتساعاً.

لا نسعى بأي شكل إلى تحديد تصور (مبدئي أو نهائي) للتغيرات المستقبلية على السياسات الثقافية في سوريا، فهذا التصور يجب أن يكون نتاج عمل جماعي للمعنيين حول الأسئلة الرئيسية وصولاً إلى بناء توافقات فكرية ولكن أيضاً عملية. إنما نقترح وضع تصور للآليات ومجالات العمل والخطوات التي لا بد من اتباعها نحو إعادة النظر في دور المستقلين وأولويات عملهم ورؤاهم المستقبلية.

ورغم ما يظهر من صعوبة كبيرة في حشد رأي الفاعلين الثقافيين وصعوبة بناء توافقات حول أولويات العمل الراهنة والمستقبلية، إلا أن 94% من المعنيين الذين شاركوا في استبيان رأي حول أولويات العمل الثقافي في سوريا (أطلقته مؤسسة اتجاهات في سياق مشروع "نحو سياسة ثقافية وطنية تعزز التحول الديمقراطي")، أجابوا بنعم على سؤال: هل ترى حاجة إلى أن ينسق الأفراد والمؤسسات المستقلة خطط عملهم نحو سياسة ثقافية موازية يتبناها الفاعلون من المجتمع المدني؟

ويؤكد 76% من المشاركين في الاستبيان أنه يجب وضع خطط عمل تجمع التفكير على المدى القصير تلبية للاحتياجات المباشرة والراهنة، مع التفكير على المدى البعيد، أي التخطيط للتغيير بعيد الأمد. بينما يرى 13% أن الأهمية تكمن في التخطيط بعيد المدى و11% فقط يرون أنه على القطاع المستقل وضع خطته بما يخدم التغيير الآني المرحلي.

تعكس هذه النتائج الأولية لاستبيان الرأي اتفاقاً أولياً على ضرورة التنسيق والبحث المشترك لإعادة تفعيل دور القطاع الثقافي الذي يواجه اليوم تحديات على مستويات عدة، ربما يكون أكثرها حدة هو سؤال الارتباط بالحراك المجتمعي، وقدرة الثقافة على لعب دور إيجابي في مرحلة تتراكم فيها عوامل تقسيم المجتمع.

## الأهداف العامة للسياسة الثقافية المنشودة وأولويات عمل القطاع المستقل:

إن التحولات الحاصلة حالياً، ليست فقط سياسية، إنما هي في عمقها قضية تحولات ثقافية. إلا أنه في المرحلة القادمة في سوريا، بتحولاتها الجذرية، ونتيجة لتاريخ سوريا خلال العقود الأخيرة والأولويات الكثيرة التي تقع على عاتق السياسيين المعنيين بقيادة التحول، وبناء على آليات التفكير المكرسة، نرى بوضوح أن الثقافة لن تكون شاغلاً رئيسياً لمتخذي القرار. لذا فإن الأمر يعود إلى المؤسسات والناشطين

<sup>2</sup> هيئة التحرير، بيان مجلة الكرمل في عددها الأول، مجلة الكرمل، العدد الأول. 1981.

والباحثين المستقلين لوضع الثقافة على طاولة النقاش السياسي والضغط تجاه الاستفادة من مرحلة إعادة بلورة هوية وشخصية سوريا لتكون الثقافة مكوناً هاماً من مكونات التحول في المرحلة القادمة.

إن عدم امتلاك مقترحات محددة حول العمل الثقافي السوري يعني بالضرورة عدم القدرة على إعادة النظر بالهيكليات والقوانين وآليات العمل المحددة وبالتالي استبدالها لاحقاً بمؤسسات ستكون في الواقع صدى للمؤسسات القائمة اليوم. وهذا يعني عدم القدرة على التحرك في اتجاه تشريعات حرة وديمقراطية تحافظ على حرية التعبير وتعزز مفهوم الثقافة كحق لكل مواطن. ويعني أيضاً عدم قدرتنا كمستقلين على التحول إلى قوة ضغط حقيقية ومؤثرة.

## المجالات الرئيسية لدراسة التطورات الراهنة للعمل الثقافي:

هناك أربعة مجالات رئيسية يمكن العمل عليها كخطوة أولى في إعادة النظر في أولويات العمل الثقافي:

1. منظومة المفاهيم والقيم.
  2. خريطة الفاعلين على المستوى الثقافي.
  3. رصد وتحليل الواقع الراهن للسياسات الثقافية.
  4. التغيير المنشود في العلاقة بين المؤسسات الحكومية والقطاع المستقل.
- وفي طرحنا هذا نعتمد مجموعة من الأولويات تشكل بمجملها برنامج عمل يطرح قضية العمل الثقافي اليوم بمقاربتين متوازيتين ومتكاملتين.
- الأولى تنطلق من سد الاحتياجات المباشرة والتي تقتضي بالضرورة الحركة سريعاً باتجاه تعزيز الثقافة كفاعل أساسي في مرحلة التحول. بينما تركز المقاربة الثانية على ضرورة التأسيس للتغيير بعيد الأمد المرتبط بشكل مباشر بالتحول السياسي والاجتماعي المرتقب.

### 1. منظومة المفاهيم والقيم

لا تستند الحاجة إلى إعادة النظر بالمفاهيم فقط على ضرورة بناء توافق حولها، بل تأتي من ضرورة الربط بين المفهوم النظري والسياق الفعلي الذي يتم استخدامها ضمنه. خصوصاً في مرحلة تتميز بتغيير كبير في الإدراك العام لمعنى هذه المفاهيم، وفي مرحلة صارت هذه المفاهيم جزءاً من ساحة نزاع، بل وفي وقت يعتبر جزء كبير منها مستجد على العمل الثقافي السوري، على الأقل على المستوى المباشر والواضح.

سنعرض هنا إلى مجموعة من المفاهيم التي يكثر استخدامها منذ أكثر من عامين، سواء في الدراسات النظرية أو في أدبيات المؤسسات والمشاريع الثقافية<sup>3</sup>، مع الوقوف على أمثلة للتغيرات الكبرى التي طرأت عليها منذ بدء الثورة:

<sup>3</sup> ورقة عمل أولية قدمت في طاولة نقاش "أولويات العمل الثقافي في سوريا" والتي عقدت في 8 أيلول 2013. لواء يازجي.

الهوية، الثقافة، التدخلات الثقافية، الفاعل الثقافي، ثقافة التعايش، المجتمعات المحلية، استراتيجية الأطراف المتعددة، الفن، التنوع الثقافي، الجسور الثقافية، المصالحة الثقافية، الإغاثة الثقافية، الخدمات الثقافية، التنمية المستدامة، السياسات الثقافية، العدالة الانتقالية، المجتمع المدني، الفنان، التنوع والهوية، الحوار بين الثقافات، الصناعات الثقافية، التنمية الثقافية، اللامركزية الثقافية، السلم الأهلي، برامج جبر الضرر، الجاذبية المركزية، الإبداع والتنظيم.

هناك مفاهيم رئيسة تشكل مرتكزات للعمل الثقافي من مثل الفن، الفاعل الثقافي، الصناعات الثقافية. وهناك مفاهيم أخرى "اقتحمت" أدبيات العمل الثقافي. وتتراوح ردود أفعال الفاعلين الثقافيين تجاه هذا "الاقتحام". فالبعض يراها ضرورة حيوية وتجاوباً مع التغيرات، والبعض الآخر يرى فيها إقحاماً لمفاهيم وآليات عمل لا تنتمي بشكل فعلي إلى العمل الثقافي بل تأتي ارتباطاً بقضايا التمويل وتهدد منظومة العمل الإبداعي. من مثل: المصالحة الثقافية، برامج جبر الضرر، الجاذبية المركزية.. الخ.

بعض هذه المفاهيم أيضاً صار يعني في السياق السوري شيئاً آخر. ففي ظل عملية التهجير الحالية، يتعرض "التنوع الثقافي" إلى تحولات كبيرة. فعندما نقول الآن "التنوع الثقافي في سوريا"، لم نعد نتحدث فقط عن هذا التنوع باعتباره حقيقة أو باعتباره مصدراً من مصادر الهوية، بل باعتباره أيضاً يستخدم كمصدر للنزاعات والصراعات.

الأمر ذاته ينطبق على مفهوم اللامركزية الثقافية، فما حدث في سوريا في السنتين الأخيرتين أحدث نوعاً من اللامركزية وتغييراً على الجغرافية الثقافية، وهذا الانفتاح فرض نفسه ولم يتم التخطيط له، ومن الضروري أن يحافظ عليه وأن يبنى عليه كي لا نخسره. وهذا الاختراق في البنية المركزية هو ما جعلنا نعيد النظر بعلاقة الفن بالمجتمع لأن المنتج تغير تماماً كما تغير المُتلقي. قبل عام 2011 كان "المنتج" هو بالضرورة "فنان" أو "فاعل ثقافي" بالمعنى الاحترافي للكلمة، بغض النظر عن إشكالية مفهوم احتراف العمل الإبداعي في سوريا وفي الكثير من الدول العربية بالمعنى المهني والاقتصادي للكلمة. وكان للمنتج الإبداعي أماكنه وفضاءاته، ولهذه الفضاءات قواعد وأعراف وأجهزة رقابية، والتي تطلب التسلسل منها إلى الفضاء العام مفاوضات وموافقات ومهادنات لا تنتهي. لقد كان شخصاً أو جهةً تملك سلطة معنوية تفيد بأنها تنتمي إلى القطاع الإبداعي وبالتالي تعرض منتجها على "الجمهور".

ما بعد 2011، صار التعبير الإبداعي جزءاً لا يتجزأ من التعبير الاجتماعي والسياسي. عشرات الأمثلة يمكن ذكرها في هذا السياق، من اللافتات إلى القصص المصورة والكاريكاتير، إلى الغرافيتي والنحت والتصميم، السينما والفيديو والموسيقا والغناء، وصولاً إلى الأشكال الإبداعية المستجدة والتي يمكن ربطها بالسعي نحو امتلاك الفضاء العام "إبداعياً" وبالتالي رمزياً مع صعوبة احتلاله فيزيائياً بالاعتصامات والمظاهرات. أكثر الأمثلة على هذه الأشكال وضوحاً هو تلوين ساحات مدينة دمشق باللون الأحمر.

من جهة أخرى يجب الانتباه إلى أن مصطلح "اللامركزية في الثقافة" مرتبط بالبنى التحتية والموازنات وصلاحيات اتخاذ القرار. هذا المصطلح ظهر في فرنسا عند قرار توزيع ميزانية الأنشطة الثقافية على البلديات والمحافظات. والمقصود به أن الدولة تخصص جزءاً من الميزانية للمناطق وتبقي الدولة تحت مسؤوليتها شبكة كبرى مثلاً للمتاحف والمراكز.

## 2. خريطة الفاعلين على المستوى الثقافي

قد يكون فهم خارطة العمل الثقافي الجديدة هو أحد الخطوات الهامة في تطوير رؤية لسوريا على المستوى الثقافي فقد أفرز الحراك السوري على مدى عامين ونصف أشكال تعبير تجاوزت الأطر التي حكمت العمل الإبداعي ما قبل 2011. حيث استمر القطاع الثقافي بأشكال وآليات مختلفة، منها من ذهب نحو الفعل السياسي بأدوات وأشكال تعبير فنية (موسيقية، مسرحية، سينمائية وبصرية...) ركزت على الرسالة السياسية أكثر مما ركزت على الشكل أو المستوى الفني وكانت بالتعريف جزءاً من الحراك المدني، ومنها من حاول الحفاظ على مسافة مع الحدث السياسي والثوري الحاصل على الأرض وهنا نعني بالضرورة الفنانين الذين كانوا يمارسون العمل الإبداعي قبل انطلاق الحراك واستمروا في مشروعهم المهني ما بعده، مروراً بكل التدرجات بين الحدين.

بينما تعاضمت الحاجة قبل عام 2011 إلى تحقيق لامركزية العمل الثقافي من خلال التغيير في آليات التخطيط على المستوى المحلي والوطني، أو من خلال التأسيس لبنى تحتية بعيدة عن مركزية العاصمة والمدن الكبرى، جاء الحراك ليشكك بمركزية الإبداع من خلال الفعل المباشر في يد "اللاعبين الجدد" فرضوا أنفسهم على الخريطة، فما عاد التغيير بالقوانين والبنى هو الهاجس، بل صار حقاً مكتسباً لا يمكن العودة عنه.

"اللاعبون الجدد" هم الأفراد والمجموعات بل والمجتمعات التي لم تكن معنية بالثقافة والفنون ولجأت إلى الممارسات الإبداعية خلال بحثها عن "خطابها" الخاص منذ بدء الحراك في عام 2011. لا يكفي هنا فهم الدينامية التي أنتجت الممارسات الإبداعية في المجتمعات المختلفة، بل لابد من الوصول إلى تحديد أكثر دقة للقادة المحركين لها، لأن فهم القطاع الثقافي المستقل ما بعد ظهورهم مختلف تماماً عن فهمه في المرحلة التي كان فيها محصوراً باللاعبين الرئيسيين من أفراد (فنانين) ومجموعات (فرق ومؤسسات وتجمعات).

فهل تستمر هذه اللامركزية؟ أم تعود السلطات السياسية، أيّاً كان توجهها، إلى استلاب المشروع الثقافي؟ وهل يحافظ اللاعبون الجدد على قدرتهم على التأثير أم أن المبادرات الإبداعية كأشكال تعبير عن المشاركة في التغيير قد تخلصت من مقومات الاستمرارية؟ وكيف يمكن تحويل هذه المبادرات الفردية إلى قوة ضغط يمكن البناء عليها سيما مع ظهور تحديات جديدة تتمثل في القوى العسكرية والدينية التي أصبحت لاعباً أساسياً؟

## 3. رصد وتحليل الواقع الراهن للسياسات الثقافية:

تعتمد دراسة السياسة الثقافية لأي بلد من البلدان على دراسة جوانب أساسية للعمل الثقافي، متضمنة: الهيكليات التنظيمية وآليات صناعة القرار والإدارة، التمويل الثقافي، التشريع الثقافي، العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع المدني إضافة إلى العلاقات الثقافية الخارجية.

ورغم ما يبدو أنه غياب كامل للتغيير على المستوى الثقافي في سوريا نتيجة الأوضاع الراهنة، إلا أن قراءة التغييرات تعكس بوضوح أن التحولات الثقافية (سواء بالمعنى الاحترافي للكلمة أو بالمعنى الجامع/ المجتمعي) هي تحولات تنعكس وستنعكس بقوة على مصير سوريا.

لابد من العمل على قراءة المكونات الرئيسة للسياسات الثقافية القائمة اليوم، والتي من شأنها أن تعطي النقاش مفاتيحه الأساسية للانتقال من "الحال الراهن" إلى "الحال المرغوب". فهذا التوصيف هو الأرضية التي تحدد معايير التغيير اللازم للتأسيس لسياسة ثقافية يتبناها الفاعلون الثقافيون السوريون.

واعتماداً على دراسة الوضع الراهن، يمكن النظر بشكل دقيق إلى المفاصل والمعايير التي يجب تغييرها في سياسة ما هو قائم اليوم نحو سياسة ثقافية تعزز حرية التعبير والإبداع وتشكل أرضية لدور الثقافة المرتقب في عملية التغيير.

#### 4. التغيير المنشود في العلاقة بين المؤسسات الحكومية والقطاع المستقل

إن نظرة تاريخية على تطور البنى الثقافية في سوريا يظهر غياب سياسات ثقافية متنسقة وناجعة كما يظهر النزوع إلى غلبة النزعة الإيديولوجية وتقديم الدعاية والتعبئة السياسية على حرية الإبداع واحترام التنوع الثقافي.

شهدت سوريا (حتى آذار/مارس 2011) انتقالاً معلناً للدولة السورية من نظام اشتراكي مركزي إلى نظام يعتمد مبدأ السوق الاجتماعي. ومن ثمّ التحولات التي رافقت ذلك على صعيد توسع المجتمع "الأهلي" كما سمي حينها، وظهور القطاع الخاص بقوة، ساهم بالدفع نحو تأسيس مجموعات ثقافية مستقلة بدأت بأخذ حصتها من الساحة الثقافية والخروج من أسر الخطاب الثقافي الرسمي الذي أقر على لسان وزير الثقافة السابق رياض نعيان أن "الثقافة يجب أن تكون فعل شعبي وليست فعل حكومي".

واليوم، ومع التغيير الجذري في المفاهيم والمعارف ومنظومات القيم التي تستند إليها هذه النخب، سواء السياسية منها أم الثقافية، تبدو الحاجة ملحة إلى المبادرة في إعادة بناء النظم والبنى الثقافية وتأسيس قواعد للعمل ولأساليب الإدارة والتخطيط والتنظيم تهدف إلى تعزيز مكانة الفرد وحياته وقدراته الإبداعية.

ورغم كل التغييرات التي شهدتها سوريا بين عامي 2001 و2010، بقيت النظرة الرسمية إلى مفهوم الثقافة ترتبط بالمحتوى المتوقع من هذه الثقافة والدور الذي ينبغي أن تؤديه، ولم يعلن عن سياسة ثقافية تقر بضرورة التحرر من أسر الثقافة الشمولية أو ما يسمى الثقافة المسيطرة، والتخلي عن الثقافة كأداة في يد الحكومة.

فما هو الدور الذي يجب على المؤسسة الحكومية أن تلعبه في دعم الثقافة، وما هي طبيعة العلاقة التي يجب أن يتم بناءها بين القطاع الحكومي والقطاع المدني؟

في هذا السياق يركز 55% من المجيبين على الاستبيان المذكور أعلاه على ضرورة أن تتخلى المؤسسة الثقافية الرسمية عن ملكيتها للعمل، المنتج والبنية التحتية الثقافية، لتلعب دوراً "تيسيرياً" يسمح بتحقيق حرية الإبداع والممارسة الإبداعية، من خلال تهيئة المنظومة القانونية والبنى التحتية التي تسمح للفاعلين الثقافيين بممارسة عملهم بشكل حر، وضمن بيئة تسمح للمستقلين باستعادة المشروع الثقافي.

#### الأولويات الراهنة للعمل الثقافي في سوريا:

طرح استبيان "أولويات العمل الثقافي في سوريا" مجموعة من الأسئلة التشاورية حول واقع ومستقبل العمل الثقافي. ركزت مجموعة من الأسئلة على الأولويات وأدوار العمل الثقافي المستقل في الوقت

الراهن. يطلب أحد الأسئلة من المشاركين ترتيب الأولويات كما يرونها من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية، لتكون النتائج الأولية على الشكل التالي:

1. استخدام الثقافة كركيزة في إعادة بناء السلم الأهلي.
  2. المساهمة في معالجة الآثار النفسية الحاصلة على مختلف فئات الشعب.
  3. استخدام الثقافة كأداة في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.
  4. أن تساهم الثقافة في التعبير عن المأساة.
  5. حماية التراث المادي وغير المادي.
  6. الدفاع عن الثقافة كحق لكل مواطن.
  7. التخفيف من تأثير القوى الدينية المتشددة والطارئة على المجتمع.
  8. إدماج الثقافة في جهود الإغاثة والإعلام.
  9. استخدام الثقافة كعامل من عوامل الانتعاش الاقتصادي
- تتقاطع الأولويات التي يرصدها الاستبيان إلى حد بعيد مع بعض النقاط الأساسية حول "أولويات العمل الثقافي في سوريا":

**التغيير الثقافي هو غاية العمل:** تتعرض بنية المجتمع السوري منذ بدء الثورة في آذار 2011 إلى تغييرات ثقافية حادة ، وتزداد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والإغاثية، ليكون التغيير الثقافي طويل الأمد هو أحد الهواجس التي يقترح أن تكون مجال تركيز الفاعلين المستقلين، يبقى "التغيير الثقافي المنشود" هو البوصلة مهما تنوعت الاستراتيجيات وأدوات العمل، طالما أن التغيير المطلوب يتناول ثقافة المجتمع، فإن مجالات العمل ممكن أن تكون ثقافية أو تربوية أو إغاثية.. الخ، بل وقد يركز العمل الحالي على الدمج بين المجالات.

**الفن هو نظرة جمالية ضد العنف:** كل ما يخدم إيقاف العنف هو أولوية، والفن بمعنى كونه نظرة إشراقية جمالية تخفف من المأساة اليومية هو أولوية، تتضمن:

- العمل على امتصاص العنف وتخفيف النغمة الطائفية لتجنب الحرب الأهلية والحد من إمكانيتها.
- التعليم الفني: دعم الفنانين من خلال الدراسات الفنية المتخصصة مما يمكنهم على المدى البعيد من المساهمة في
- وضع خريطة للفاعلين الثقافيين ورصد الفرص واللقاءات التي من الممكن أن يشارك فيها الناس.
- تصميم برامج منح ودعم للفنانين داخل سوريا.
- دعم الفن بالنقد والكتابة ووضع الأمور في سياقها وبما يترافق مع التنظير للشكال الفنية الجديدة (غرافيتي- فنون شارع...)

**الاحتياجات، نظرة تكاملية والتعليم هو الأساس:** ضرورة التفكير بالتكامل في الاحتياجات والعمل على تلبيتها. إذ أن هناك توجه كبير للعمل مع الأطفال تحديداً في المجال النفسي والاجتماعي، ولكن من غير المقبول أن يكون هذا هو مجال العمل الوحيد، فهناك مثال هام عن التعليم يجب التعاطي معه. إذ في سوريا اليوم خمسة مناهج هي المنهج الوطني، المنهج الكردي، المنهج الكردي، المنهج الليبي المعدل (اليونسكو)، المنهج

التركي، المنهج الوطني المعدل. وهناك منهج جديد تمت طباعته وهو منهج الجمهورية السورية الجديد وهو منهج يتضمن ثلاث كتب ديانة (القرآن، السنة، الفقه).

عندما نتبنى مقاربة منفتحة للثقافة فإن مجال عملنا يرتبط بشكل حقيقي بالمجتمع فالتعليم حالياً هو الأساس لبناء الجيل الجديد، ويجب التركيز فيه على دحض الصور المسبقة والمنمطة التي تكرر رفض الآخر من خلال انتمائهم<sup>4</sup>.

## تطلعات أولية:

لقد طوّرت المجتمعات التي مرت بفترات انتقالية مؤسسات اجتماعية وثقافية مارست دوراً كبيراً ووضعت نصب أعينها تحقيق التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وكانت الفاعلية الثقافية بمثابة العمود الفقري لنشاط هذه المؤسسات. في حين كان مبدأ المساواة هو الغراء الاجتماعي. لقد تمكن الفاعلون الثقافيون في هذه التجارب من التأثير في مجتمعاتهم في مجالات رئيسية مثل إنعاش الاقتصاد، التماسك الاجتماعي، ومد جسور للحوار بين المجتمعات المختلفة من خلال النظر إلى الثقافة ببعدين أساسيين:

- دور الثقافة في تحقيق المصالحة من حيث هي شفاء جماعي وحوار تفاعلي.

- دور الثقافة في خلق مجتمع تعددي ديمقراطي من حيث هي حامل للهويات.

أثبتت هذه التجارب أن الثقافة بإمكانها تقديم الكثير عندما تتاح لها الفرصة. يمكنها أن تنجح في تقريب الرؤى والآراء، وترسيخ الحوار المثمر بين الديانات، وتعزيز التفاهم وتقليل سوء الفهم وتحييد الأحكام المسبقة والصور النمطية التي تشكلها المخيلات عن الآخر.

حتى الآن يتم إهمال الثقافة باعتبارها عاملاً أساسياً في تطور الصراع السوري ومآلاته، وحله بطبيعة الحال، وهناك حاجة حقيقية لتطوير فهم أوضح لما هو "ثقافة"، وأيضاً لاتخاذ هذا الفهم ودمجه في عمليات أكثر فعالية لحل النزاع.

واعتمدت هذه التجارب على استراتيجيات التغيير المجتمعي من خلال توظيف القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثقافة. حيث يمكن الاعتماد عليها جزئياً لتوفير إطار مفاهيمي للتدخلات الثقافية في أعقاب الصراع السياسي والنزاعات المسلحة والتي يمكن أن تكون مفيدة لكل من الفاعلين الثقافيين وصناع السياسات. كما ويجب التعلم من الخبرات المتوفرة في العمل الثقافي ضد التمييز والإقصاء بهدف بناء التفاعل في المجتمعات المنقسمة. وتُقدّم لتطبيق ذلك برامج نموذجية ومجموعة من أساليب العمل ومضامينه الهادفة لتغيير السياسات باتجاه تعزيز السلم الأهلي انطلاقاً من فكرة أن للفنون أكبر قدرة على الشفاء الاجتماعي، مع التأكيد على ضرورة وضع ظروفوات السلم الأهلي في سياق أكثر شمولية يتعلق ببناء رؤية توافقية للسياسات الثقافية السورية باعتبار أن "الرؤية هي المحرك".

يركز التوجه نحو بناء رؤية توافقية للسياسات الثقافية على بعدين: الأول هو بناء التوافقات حول أولويات العمل الثقافي المستقل الراهنة على المدى القصير. والثاني هو بدء العمل على صياغة التوجهات العامة للسياسات الثقافية على المدى الطويل. نعني بأولويات العمل الراهنة المجالات التي يرى فيها الفاعلون

<sup>4</sup> ندوة "أولويات العمل الثقافي في سوريا". 8 أيلول / سبتمبر 2013.



الثقافيون المستقلون ضرورة ملحة لتدخلهم، ليس فقط بناء على التقييم لضرورة العمل ضمن هذه الأولويات، بل أيضاً بحساب الجدوى، بمعنى قدرة الفاعلين على التأثير والتغيير. فهناك مجالات ملحة بشكل فعلي إلا أنها تقع خارج نطاق قدرة القطاع الثقافي المستقل على الفعل، ولا يجب أن يدعو هذا إلى الإحباط، بل أن يكون محركاً وموجهاً في اختيارات عمل استراتيجية تسمح للقطاع بالتأثير بشكل مباشر.

إن الكثير من المواضيع الخلافية اليوم في سوريا، كالقومية والدين والاستقطابات السياسية، لا تعني عدم وجود الكثير من القضايا المشتركة. ويُفترض البحث عن مصادر الإلهام والانتماء في الوجدان السوري الحاضر. ليس متوقفاً من الفاعلين أن يجمعوا الناس على قيم معينة. إن هذا غالباً ما تم استخدامه لإعادة إنتاج دورة من استغلال هذه القيم في النزاع على الثروة والسلطة والهيمنة الثقافية. بل نقترح بالمقابل وضع برامج قائمة على إتاحة الفرص للأفراد والمجموعات لتحديد واختيار هوياتهم وطرق تعبيرهم عن أنفسهم، وننظر إلى الثقافة باعتبارها منتج متغير باستمرار وبالتالي فإن المشترك في التجارب الناجحة لم يكن إيجاد الفرص للفرد والمجموعات للتعبير عن ثقافتهم فقط بل تأمين الفرص وكفالة الحق لتغيير هذه الثقافة وإعادة إنتاجها.

إذا كان الحوار يوصف بأنه جسر بين الثقافات، فإن النزاعات توصف بأنها الجدران، وبالتالي لا يمكن بناء جسور قبل تهديم هذه الجدران وهو ما تُعنى به برامج العدالة الانتقالية والمحاسبة ووضع الدساتير والأنظمة الانتخابية الكفيلة بهدم هذه الجدران. وتأتي الثقافة لتأخذ مقاربة مختلفة، فهي تعنى بتسليق الجدران وليس بهدمها... برؤية ما خلف الجدار، وبالارتفاع إلى ما فوق السقف... إنها تقوم بذلك لسبب بسيط هو خوفها الغريزي من رؤية ركام الجدران المهذمة، وعدم قدرتها على الانتظار ريثما يتم ترحيل الركام وبناء الجسور وفحص قوة تحملها. إن الثقافة بذلك تشكل صمام الأمان لبرامج البناء الجديد. وهنا يبدو من الضروري الإشارة إلى أننا لا ندعم بأي حال تكرار برامج انتقالية تم تجربتها في بعض الدول، قائمة على طي صفحات النزاع دون قراءتها. بل ندعم بشدة تحقيق العدالة باعتبارها جزء من الثقافة المنشودة لإعادة تأسيس سوريا على أسس قانونية وتعددية وديموقراطية، ومن دونها ستكون البلد عرضةً لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء، لكنها تنتظر للعدالة على أنها تطبيق للقانون على الأفراد المذنبين، أما بما يخص الجماعات فإنه يجب العمل على تحقيق التسامح والغفران والقبول والتفاعل بينها<sup>5</sup>.

يرتكز العمل على السياسات الثقافية على منهج تشاوري يسعى إلى بناء توافقات بين الأفراد والمجموعات والمؤسسات المستقلة حول أولويات العمل الثقافي الراهن. غاية هذا التوافق هي تعظيم دور الثقافة كحامل للتغيير والقطاع الثقافي المستقل كمحرك له، والوصول إلى التأثير على التطورات الراهنة والتحضير للمستقبل. وترتكز منهجية العمل بشكل رئيس على إشراك أكبر عدد ممكن من المستقلين في الرأي والملاحظة والمشورة والقرار، والانطلاق من فرضية رئيسية وهي أن للثقافة في المراحل التي تبدو فيها الأقل أهمية، دوراً فعلياً أكثر راهنية وارتباطاً بالأرض من مراحل الاستقرار الفعلي أو الشكلي.

بناء عليه، نقدم لمجموعة من أولويات العمل الثقافي، تستند إلى التغيرات الراهنة والاستجابة معها من جانب، وإلى التطلع إلى المستقبل من جانب آخر، هذه الأولويات هي:

- دعم الفن وحضوره ودوره، باعتباره فعل مدني جمالي يحافظ على القيمة الإنسانية ويشكل رافعة أساسية لقدرة السوريين على تصور المستقبل. فالخطاب الشائع الذي يقول أن الثقافة والفنون ليست من أولويات الحكومات والمجتمعات في مراحل التحول الرئيسية هو خطاب يعزز من تهميش الدور الكبير للمجتمع

<sup>5</sup> عن مخطط بحث في طور الإنجاز بعنوان "دراسة مقارنة لأشكال استخدام الفنون والثقافة في صناعة السلام". راما نجمة

المدني من ناحية والمجتمع عموماً من ناحية أخرى. الفنون هي بالدرجة الأولى خطاب سلمي يرتكز على الخيال ويتصور المستقبل بشكل مباشر أو غير مباشر.

- تعزيز حضور الثقافة في المجتمعات السورية ومساهمتها في تحقيق المصالحة والسلم الأهلي.

- التركيز على دور الثقافة في العملية التعليمية والتي تشكل أحد التحديات الراهنة والمستقبلية للمجتمع السوري. في السياق التعليمي، ينطوي إدماج الثقافة في العملية التعليمية على التعامل مع الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة، شاملة مفاهيم الهوية والمواطنة إلى جانب الفنون كأدوات معرفية.

- التفاعل مع التغيير الثقافي الاجتماعي والعمل على دفعه نحو تعزيز ثقافة تستند على المقومات المتنوعة والمتعددة للإرث الثقافي السوري.

- تركيز العمل على مستوى التأسيس لسياسة ثقافية تضمن حرية الإبداع والتعبير وتساهم في تعزيز الثقافة كحق من الحقوق الأساسية للسوريين. والمقصود بالسياسة الثقافية هنا هو مجموع النظم والتشريعات والبنى التنظيمية المؤسسية والآليات التي تحكم العمل الثقافي في سوريا

يتطلب الوصول إلى تحقيق هذه الأولويات خطط عمل منهجية وإجراءات محددة مبنية على مجموعة من الاستراتيجيات التي لا بد منها ليكون القطاع المستقل قادراً على لعب دور مباشر وفعال.

لا تقتصر هذه الإجراءات فقط على بناء وإطلاق برامج عمل مستقبلية، بل تبدأ من بناء معارف وقدرات القطاع نفسه، بناء التحالفات بين مكوناته، تأسيس مناهج عمل تستند إلى تجارب سبق أن طورها الفاعلون الثقافيون في دول ومراحل زمنية مختلفة. وتبقى نقطة الانطلاق هي إعادة النظر بثقافة العمل التي تحكم آليات القطاع وتوجهاته العامة.